ان الممنوع من الصرف ما فيه علتان من علل تسع
او وحدة تقوم مقامهما فالعلة التي تقوم
مقام علتين ما في الف التانيث مقصورة كانت
كسكرا او ممدودة كحمرا والجمع الذي على وزن منا
على كمساجد او مفاعيل كدنانير فما فيه الف التانيث
نوعان والجمع نوع ثالث وكلها من القسم الاول
الذي لا ينصرف معرفا ولا منكرا وبقي منه ثلاثة
انواع وزن افعل في الصفات وعلته
وزن الفعل مع الوصف ووزن فعلان الذي مؤنثه
فعلى وعلته العدل مع الوصف زيادة الالف
والنون مع الوصف ووزن فعل وثلاث وعلته
العدل مع الوصف فصار هذا مجموعه الثلاثة الا
نواع على الوصفية اذا قارنتها اعلة اخرها

واما القسم الثاني

فمداره ايضا على العلمية اذا قارنتها علة
اخرى كما ذكرنا فصار مدار منع الصرف في غير
نحو التانيث والجمع على علتين وهما الوصف و
العلمية اذا قارنهما علة اخرى فالعلمية يقارنها
ستة علل والوصف يقارنه ثلاث غير من الست
التي يقارنه العلمية كما ذكرته فاحفظ ذلك فان
هذا الباب يعرف ضبطا على المبتدي وقد قربته ما امكنه

وان عرها

وان عرى الالف واللام فما على صار فيها حكمهم
وهكذا تصرف في الاضافة نحو يحيا فاضل الضيافة
اي واذا ادخلت الالف واللام على جميع انواع ما لا ينصرف و
جب صرفها وكذا تصرف اذا اضيفت لما سبق ان
الالف واللام يمنع الصرف اذا اشبه الفعل ومعلوم ان
الاسم اما يمنع الصرف اذا اشبه الفعل ومعلوم ان
الاضافة من خواص الاسم فاذا دخلت احدهما
على ما لا ينصرف زال شبه الفعل فمثال الواو والنون
ن في المساجد ومثال الاضافة سخاء اي جاد باطيب
الضيافة وفي احسن تقويم **فائدة** الضمير في
عدها عايد على قول في اول الباب وفي الاسم ما لا ينصرف
كما قدرته لا على قوله قريبا فهذه ان عرفت وفقك الله
سخا يسخو كدعا يدعو او يقال سخي يسخى كرضي
يرضى وعراه يعروه اي عرض له واعتراه اي اعتاده فلم
وليس مصروفا من البقاع سوى انواع جبل في السماع
نحو حنين ومناوبدر وواسط وابلى وحجر
اي سبق ان العلمية اذا اقترنت بالتانيث منع الا
ثم الصرف واسما البلدان والبقاع ممنوع الصرف
لذلك كمكة ودمشق وعدن ويجوز الوجهان في نحو
مصر لتكون تانيثه ويصرف نحو المدينة وصنعا
اليمن وبابل عند من لم يدخل اله والاضافة عليها وما
جاء منه مصروفا من غير اقتران ال والاضافة